

أنطوان شلحت*

إسرائيل عادت إلى الوسط، لكن أي وسط؟

تمثلت النتيجة الأبرز للانتخابات العامة للكنيست الـ ١٩، التي جرت في ٢٢ كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، في "عودة إسرائيل إلى الوسط"، وفق تعبير أغلبية المحللين، لكن يبقى

السؤال المطروح: أي وسط؟

وقد انعكست هذه العودة، من ناحية النتائج النهائية التي أسفرت عنها تلك الانتخابات، في فوز "معسكر أحزاب الوسط . اليسار" الذي يتألف من حزب "يش عتيد" (يوجد مستقبل)، وحزب العمل، وحزب "هتنوعا" (الحركة)، وحزب ميرتس، وحزب كاديما، بـ ٤٨ مقعداً، توزعت على النحو التالي: "يش عتيد" ١٩ مقعداً؛ العمل ١٥ مقعداً؛ "هتنوعا" ٦ مقاعد؛ ميرتس ٦ مقاعد؛ كاديما مقعدان^١. وفي المقابل، فاز معسكر اليمين واليمين المتطرف، الذي يتألف من تحالف "الليكود - بيتنا" وحزب "البيت اليهودي"، بـ ٤٣ مقعداً في الكنيست الحالي، إذ فاز الأول بـ ٣١ مقعداً، والثاني بـ ١٢ مقعداً^٢. وفاز حزبا الحريديم شاس و"يهדות هتوراه" بـ ١٨ مقعداً، منها ١١ مقعداً للأول، و٧ مقاعد للثاني^٣. وفازت الأحزاب العربية بـ ١١ مقعداً، منها ٤ مقاعد للقائمة الموحدة . العربية للتغيير، و٤ مقاعد للجهة الديمقراطية للسلام والمساواة، و٣ مقاعد للتجمع الوطني الديمقراطي. وبذا حافظت على عدد المقاعد التي فازت بها في الانتخابات السابقة (٢٠٠٩).

المنتصر والمهزوم

يتفق معظم المحللين على أن نتنها هو المهزوم الأكبر في هذه الانتخابات. ففي اللحظة الأخيرة قام بتوحيد قائمة حزبه مع قائمة حزب ليبرمان ["إسرائيل بيتنا"]، وبدا أن هذا التحالف سيحوّله إلى منتصر أكيد. لكن في النهاية فاز هذا التحالف بـ ٣١ مقعداً فقط، وهذه تشكل خسارة ربع قوته. وبقيت لديه كتلة تؤلف ربع الكنيست، الأمر الذي يعني أنها لن تكون أكثرية في أي ائتلاف، نظراً إلى أن هناك حاجة إلى ٦١ عضو كنيست على الأقل لإقامة الائتلاف. ولدى حسم أتباع ليبرمان من الكتلة، سيبقى لليكود ما مجموعه ٢٠ عضو كنيست، أي أكثر بعضو كنيست واحد من المنتصر الأكبر في هذه الانتخابات - يائير لبيد الذي أحرز ١٩ مقعداً، وبات رئيس الكتلة الثانية من ناحية حجمها (يوسي فيرتر، "هأرتس"، ٢٣/١/٢٠١٣؛ سيما كدمون، "يديעות أchronوت"، ٢٥/١/٢٠١٣؛ يهودا بن مئير،

* كاتب وباحث فلسطيني.

"مباط عال"، ٢٧/١/٢٠١٣، معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب). وطوال المعركة الانتخابية حرص لبيد على أن يؤكد ابتعاده عن اليسار الإسرائيلي، وصرّح عشرات المرات أنه ليس يسارياً. وفور نشر النتائج شبه النهائية للانتخابات بادر إلى إعلان رفضه تشكيل "كتلة مانعة" في وجه حكومة جديدة يترأسها نتنياهو قائلاً: "لن أشارك في كتلة تضم حنين الزعبي" (النائبة عن التجمع الوطني الديمقراطي)، وهكذا تنازل مسبقاً عن إمكان منع اليمين من تأليف الحكومة المقبلة ("هآرتس"، ٢٥/١/٢٠١٣).

واعترف مرشحو حزبه بأن جزءاً أساسياً من الذين اقترحوا لهم هو من أنصار اليمين، ومن الذين يراعون الشعائر الدينية، وحتى من المتدينين. والمرشح الثاني في قائمة الحزب هو الحاخام شاي بيرون، خريج "يشيفاه مركز هراف"، وهي مدرسة دينية تابعة لحركة "غوش إيمونيم" الدينية الصهيونية الاستيطانية (درور إيدار، "يسرائيل هيوم"، ٢٥/١/٢٠١٣).

ويشير معظم المحللين في إسرائيل إلى أن نتائج الانتخابات أثبتت فشل الحملات الانتخابية التي دارت حول جدول أعمال حمل اسم العملية السياسية التي تنطوي على انسحابات من المناطق المحتلة، وتفكيك مستوطنات، في مقابل "وعود واهية من جانب الفلسطينيين والحصول على التأييد الدولي" (المصدر نفسه). ورأى المحللون أصحاب التوجهات اليمينية أن رئيسة "هتنوعا" ليفني كانت الوحيدة التي طرحت العملية السياسية، وحصدت نتيجة ذلك ٦ مقاعد فقط. أما لبيد، ورئيسة حزب العمل شيلي يميموفيتش، فلم يوليا المسألة اهتماماً كبيراً.

بموازاة ذلك، أكد هؤلاء أن الحملات الانتخابية التي نجحت فعلاً هي تلك التي ركزت على جدول الأعمال المتعلقة بتحسين حياة المواطنين داخل إسرائيل. ولم يكن لبيد وحده الذي نأى عن الكلام على مستقبل الضفة الغربية، وركز على ضرورة تخفيض غلاء المعيشة وأسعار الشقق السكنية، والمساواة في تقاسم الأعباء ولا سيما عبء الخدمة العسكرية أو الخدمة الوطنية - المدنية، بل هذا ما فعله أيضاً نفتالي بينت، زعيم "البيت اليهودي".

ونشير إلى البرنامج الذي خاض "يش عتيد" الانتخابات على أساسه، إذ إن المجال الاقتصادي - الاجتماعي احتل مركز الصدارة فيه، وحظي بحصة الأسد منه.

أما البرنامج السياسي - الأمني، الذي جاء في مرتبة متأخرة، فبدأ بالعبارات التالية: "إننا نؤمن بأن إسرائيل أقيمت بصفتها دولة قومية للشعب اليهودي، وينبغي لها أن تبقى دولة ذات أغلبية يهودية، وذات حدود قابلة للحماية".

ثم أضاف: "علينا أن نسعى للعودة إلى مائدة المفاوضات، انطلاقاً من نية التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين وفق مبدأ دولتين للشعبين، والذي ستبقى في إطاره كتل المستوطنات اليهودية الكبرى [في الضفة الغربية] ضمن حدود دولة إسرائيل. ونؤمن بأن لإسرائيل الحق الكامل في العمل من أجل أمنها وصد الإرهاب، بكل الوسائل ومن دون كوابح، وبأن الدولة الفلسطينية يجب أن تكون منزوعة السلاح".

وبرأي هذا الحزب، فإن "التحديات الماثلة أمام إسرائيل عديدة وهي: الخطر النووي الإيراني؛ صعود الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم في مصر وفي دول أخرى في أعقاب الهزة التي اجتاحت العالم العربي؛ الحرب الأهلية المتواصلة في سورية؛ الإرهاب الإلكتروني؛ الإرهاب الإسلامي وصعود حركة حماس في غزة؛ حملة نزع الشرعية المرعبة التي تُشن ضد إسرائيل في أوروبا والولايات المتحدة من قبل تحالف دنس يضم أكاديميين [من إسرائيل] يخونون دورهم الفكري الثقافي، وحركات راديكالية

من اليسار ومن اليمين، ولاساميين من الطراز القديم والرديء، وهؤلاء جميعاً يحظون بتمويل من عائدات النفط الإسلامي."

كما يشدد على أنه ليس شريكاً في "حملة الاتهام الذاتي" التي يشنّها جزء من الجمهور الإسرائيلي واليهودي في مسألة السلام، وعلى أن الفلسطينيين، "لم يضَيِّعوا قط أي فرصة لتضييع الفرص" وردّوا، المرة تلو الأخرى، يد إسرائيل الممدودة إلى السلام! (موقع "يش عتيد" الإلكتروني).

إن الوضع الاقتصادي - الاجتماعي كان أيضاً في صدارة البرنامج الانتخابي لحزب العمل. وقد أشار هذا الحزب في برنامجه السياسي - الأمني إلى أنه سيسعى لإنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، ولتوقيع اتفاق يرتكز، ضمن أشياء أخرى، على خطة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون لسنة ٢٠٠٠، وذلك وفق المبادئ التالية:

■ دولتان قوميتان ديمقراطيتان للشعبين، تعيشان بسلام جنباً إلى جنب وتقيمان فيما بينهما علاقات سلام وتعاون.

■ يتم رسم الحدود النهائية بين الدولتين في إطار المفاوضات بين الجانبين، ومن خلال تبادل أراض متفق عليه. وتبقى الكتل الاستيطانية ذات التجمعات السكانية اليهودية الكبرى تحت السيادة الإسرائيلية، أمّا المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، فسيتم إخلاؤها في نطاق التسوية، وتعويض المستوطنين بموجب مبادئ قانون "الإخلاء والتعويض".

■ مدينة القدس، بأحيائها اليهودية، هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي ولدولة إسرائيل. ويُطبق في البلدة القديمة و"الحوض المقدس" نظام خاص يعكس الأهمية الدولية للمكان ومكانته المركزية للأديان الثلاثة، ويعبّر عنهما. وتبقى الأماكن المقدسة لليهود تحت السلطة الإسرائيلية.

■ دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، وعليه فإن حزب العمل يعارض عودة لاجئين فلسطينيين إلى داخل مناطق دولة إسرائيل. ويتم حل مشكلة اللاجئين بصورة متفق عليها بمشاركة دول المنطقة والمجتمع الدولي، لكن ليس من خلال منح حق العودة [للاجئين].

■ سيضمن حزب العمل، في أي تسوية أو اتفاق سلام مستقبلي، التزام السلطة الفلسطينية بالمحافظة على الأمن والاستقرار والهدوء في المناطق الخاضعة لمسؤوليتها. ولن تقوم دولة إسرائيل بإخلاء مناطق من دون ضمان أمن مواطنيها. كما يعارض حزب العمل اتخاذ خطوات أحادية الجانب (موقع حزب العمل الإلكتروني).

كما اتسمت الحملات الانتخابية بتصاعد مكانة المستوطنين ونفوذهم في المناطق المحتلة. ولم تنعكس هذه السمة في اتساع شعبية "البيت اليهودي" فحسب، بل أيضاً في تعزيز سيطرة المؤيدين للاستيطان على الليكود (راجع التقرير الإسرائيلي في العدد السابق، باب فصليات)، وفي واقع فرض أجندة الاستيطان على الأحزاب الصهيونية كافة.

ولإثبات ذلك يكفي عرض بعض الوقائع المتعلقة بهذا الشأن، والتي أشارت إليها المعركة الانتخابية، مثل:

- قيام رئيس الحكومة نتنياهو، في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، بجولة في البؤرة الاستيطانية "رحيليم" التي صادقت الحكومة على تحويلها إلى مستوطنة دائمة، ووصفت بأنها أول جولة يقوم بها خلال ولايته المنتهية في رئاسة الحكومة خارج "الكتل الاستيطانية الكبرى" في الضفة الغربية. وقد أعلن خلالها أن تعزيز قوة تحالف "الليكود - بيتنا" في الانتخابات سيتيح له إمكان القيام بمزيد من المناورات في كل ما يتعلق بضمان مستقبل المستوطنات في الضفة.

- المحاولات المتكررة لزعيمة حزب العمل، يحييموفيتش، الرامية إلى منافسة الليكود في تأييد المستوطنين، وفي تقديم الميزانيات المالية لهم. وقد بدأت بهذه المحاولات في أثناء حملة الاحتجاج الاجتماعية في صيف سنة ٢٠١١، حين قالت أنها لا ترى أن المشروع الاستيطاني يعتبر خطيئة أو جرمًا، ورفضت الادعاء القائل إن سبب تدهور الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية وغياب دولة الرفاه في إسرائيل، يعود إلى رصد ميزانيات وموارد هائلة للاستيطان.

- اختيار زعيم حزب "يش عتيد" لبيد إطلاق حملته الانتخابية من جامعة "أريئيل" التي أقيمت في المستوطنة التي تحمل الاسم ذاته. وكان ثمة من أشار إلى أن لبيد يعتبر المستوطنين جزءاً لا يتجزأ من الطبقة الوسطى التي وضعها في رأس سلم أولوياته.

ولدى قيام زعيم "البيت اليهودي" بينت بشن هجوم عنيف على الاتفاق الائتلافي الذي تم توقيعه في ١٩ شباط / فبراير ٢٠١٣ بين تحالف "الليكود . بيتنا" وحزب "هتنوعا" بزعامة ليفني، متسائلاً عما إذا كان تخويل هذه الأخيرة صلاحية إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين [وفقاً لما نص عليه الاتفاق] سيؤدي إلى تعزيز أرض إسرائيل التي عاصمتها القدس، نظراً إلى أنها أجرت مفاوضات كهذه في السابق واقترحت خلالها تقسيم القدس، والتنازل عن مستوطنة أريئيل [في الضفة الغربية]، سارعت ليفني إلى إصدار بيان أكدت فيه أنها لم تتنازل قط عن مستوطنة أريئيل، ولم تتفاوض بشأن القدس مع الفلسطينيين، وإنما تمثل كل منهما في هذه المفاوضات في الحفاظ على المصالح القومية لدولة إسرائيل ("يديعوت أحرونوت"، ٢٠١٣/٢/٢١).

أي وسط؟

يفسر معظم المحللين عبارة "عودة إسرائيل إلى الوسط"، التي تُستعمل لإجمال أبرز نتيجة أسفرت عنها الانتخابات العامة، بأنها حصيلة تراجع قوة كتلة أحزاب اليمين، وخصوصاً الانخفاض الكبير في قوة "الليكود - بيتنا"، والصعود الكبير لحزب "يش عتيد".

ويشير بعضهم إلى أن ثمة انعكاسات عديدة لهذه النتيجة، منها: أولاً، أن قدرة كتلة اليمين على الدفع قدماً بجدول أعمالها السياسي باتت محدودة، والمقصود بذلك مواصلة حركة الاستيطان في جميع أنحاء يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، والدفاع عن بقاء البؤر الاستيطانية غير القانونية والسعي لشرعنتها، ومنع نشوء دولة فلسطينية. كما ستتراجع قدرة هذه الكتلة في مجالات داخلية معينة مثل التصديق على عمل محكمة العدل العليا، وفرض قيود على نشاط منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان؛ ثانياً، ضعف مكانة رئيس الحكومة نتنياهو، جراء تحميله مسؤولية الخسارة التي مني بها حزبه في الانتخابات، وتراجع عدد مقاعد الليكود في الكنيست. وهذا من شأنه أن يلحق الضرر بحرية عمله، ولا سيما في مجال التعيينات في الحكومة مستقبلاً، وكذلك فيما يتعلق بالخطوات التي سيتخذها في المجال السياسي، وخصوصاً في ظل الطابع اليميني المتشدد الذي يسم ممثلي حزب الليكود في الكنيست؛ ثالثاً، بروز الوزن الكبير لحزب "يش عتيد" في القرارات السياسية والأمنية في المستقبل (يهودا بن مئير، مصدر سبق ذكره).

وبرأي الباحث في "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" عمير فوكس، فإن اليمين الليبرالي هو المنتصر الحقيقي في هذه الانتخابات، وهذا ليس بالأمر المفاجئ، ففي المعركة الانتخابية الأخيرة بقي جمهور هذا اليمين من دون حزب يشعر بأنه يمثله، ولا سيما بعد أن طرد الليكود، الحزب القومي الليبرالي، من صفوفه، وجميع الذين يمثلون التيار الليبرالي، وقد حلّ محلهم في المناصب العالية المرشحون

المؤيدون للقوانين التشريعية المعادية للديمقراطية، من الذين يشددون على أهمية الطابع اليهودي للدولة على حساب طابعها الديمقراطي. وكأن هذا لم يكن كافياً، فإن التحالف بين الليكود وإسرائيل بيتنا جعل كل من ينتخب الليكود ينتخب حكماً ممثلي هذا الحزب الأخير، الذين تقدموا باقتراح قوانين "الولاء - المواطنة"، وطالبوا بإنشاء لجان تحقيق على الطريقة المكارثية ضد منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان التي اتهموها بالعمالة للإرهاب. وأثبت الجمهور الذي اقترح لمصلحة "يش عتيد" أن مبادئ زئيف جابوتنسكي ومناحم بيغن لم تندثر، فهذا الجمهور لا يعتبر أن هناك تناقضاً بين الشعور القومي وبين الإيمان بالقيم الديمقراطية والليبرالية، وهو جمهور لم يعد يتحمل مواقف ممثلي حزب "إسرائيل بيتنا"، وجزءاً من ممثلي الليكود تجاه عرب إسرائيل، وتجاه حرية التعبير، والمحاكم. وثبت مرة أخرى أن اليمين الليبرالي لا يزال حياً، وأنه هو الذي حسم إلى حد ما نتائج الانتخابات، وغير إلى حد كبير ميزان القوى بين الكتل، والذي أفرزته الانتخابات السابقة (موقع "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" الإلكتروني).

وفي قراءة المحلل السياسي آري شافيط فإن رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون أدرك قبل عشرة أعوام أن منجم الذهب السياسي، من ناحية إسرائيل، موجود في وسط الخريطة السياسية، ولذا نقل الليكود في سنة ٢٠٠٣ من اليمين إلى الوسط، وأنشأ حزب كاديما في سنة ٢٠٠٥، وأصبح ملك إسرائيل. وأدرك نتنياهو أيضاً [في مستهل ولايته التي بدأت في سنة ٢٠٠٩] أن الحظ موجود في الوسط، لكنه رفض أن يعمل بحسب إدراكه. فلم يبق في سنة ٢٠١٠ بأي عمل سياسي ذي شأن، ولم يتبن في سنة ٢٠١١ الاحتجاج الاجتماعي برضا كامل، وأضاع في سنة ٢٠١٢ فرصة ذهبية لحكومة وحدة وطنية مع شاول موفاز [رئيس كاديما]، وفضل أن يبقى في الظلام مع الحريديم والمستوطنين الذين كافأهم بأن استغلوه وسرقوا حزبه. وبناء على ذلك، فإن الرجل الذي لم ينجح إلى الوسط عن اختيار وقوة سيُجرّ الآن مُرغماً إلى الوسط ("هآرتس"، ٢٤/١/٢٠١٣).

في واقع الأمر، بدأت بوادر جنوح نتنياهو إلى الوسط، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، بالظهور غداة تكليفه من جانب رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيرس في ٢ شباط / فبراير ٢٠١٣، تأليف الحكومة الإسرائيلية المقبلة، بعد أن تبين في ختام المشاورات التي أجراها هذا الأخير مع رؤساء الكتل البرلمانية في الكنيست الـ ١٩ أن ٨٢ عضو كنيست أوصوا بذلك، وهم أعضاء الكنيست من كتل "الليكود - بيتنا"، و"يش عتيد"، و"البيت اليهودي"، وشاس، و"يهودوت هتوراه"، وكاديما. فقد صرح أن المهمة العليا التي ستكون ماثلة أمام الحكومة التي يسعى لتأليفها هي إيقاف امتلاك إيران أسلحة نووية، فضلاً عن ثلاث مهمات أساسية يجب التعامل معها خلال العام الأول من ولاية الحكومة وهي: أولاً، المصادقة على ميزانية عامة تتسم بالمسؤولية، وتنفيذ إصلاحات تتيح إمكان خفض غلاء المعيشة؛ ثانياً، زيادة المساواة في تحمل الأعباء [وخصوصاً الخدمة العسكرية] من دون تمزيق الشعب؛ ثالثاً، تحريك عملية سياسية [مع الفلسطينيين] تكون متمسمة بالعقلانية والمسؤولية ("معاريف"، ٤/٢/٢٠١٣).

في الوقت نفسه أكد نتنياهو، في اتصال هاتفه مع وزير الخارجية الأميركية الجديد جون كيري، أن الحكومة الإسرائيلية المقبلة التي يسعى لتأليفها ستكون ملتزمة بتحقيق السلام، ومعنية بتحريك عملية سياسية تتسم بالعقلانية والمسؤولية ("هآرتس"، ٤/٢/٢٠١٣).

وأوضح ما الذي يقصده في سياق الخطاب الذي ألقاه في ١١ شباط / فبراير ٢٠١٣ أمام مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية العاملة في الولايات المتحدة، والذي عُقد في القدس، قائلاً: "لقد تكلمت على التحدي المتعلق بالتوصل إلى سلام مستقر مع الفلسطينيين في الخطاب الذي ألقته في جامعة

بار - إيلان، وما زلت مؤمناً بما قتلته. كما أنني ما زلت ملتزماً بالإطار الذي شدت عليه لتحقيق سلام كهذا، وهو إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعترف بإسرائيل كدولة يهودية. وأضاف: "من أجل التوصل إلى السلام يجب إجراء مفاوضات من دون شروط مسبقة. وما حدث حتى الآن هو أنه على مدار الأعوام الأربعة الفائتة وضع الفلسطينيون شروطاً مسبقة مرة تلو الأخرى. إنني أمل الآن بأن يتخلى الفلسطينيون عن وضع شروط مسبقة، كي لا نهدر أربعة أعوام أخرى" ("معاريف"، ٢٠١٣/٢/١٢).

وكرر ذلك في المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع ليفني في ١٩ شباط / فبراير ٢٠١٣، والذي أعلن كلاهما خلاله رسمياً توقيع أول اتفاق ائتلافي بين "الليكود - بيتنا" و"هتئوعا"، مؤكداً أن إسرائيل ملتزمة دفع عملية سلام جدية مع الفلسطينيين قديماً، وأن ليفني ستكون شريكة أساسية في الجهود الرامية إلى إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين بهدف التوصل إلى السلام بين دولتين قوميتين وفقاً للمبادئ التي حددها في خطابه في جامعة بار - إيلان، وأنه ينوي أن يشكل طاقماً وزارياً يتولى مهمة دفع عملية السلام إلى الأمام، وستخول ليفني صلاحية إجراء المفاوضات مع الفلسطينيين على أمل بأن يكون هناك شريك فلسطيني جاد ومستعد لإنهاء النزاع مع إسرائيل. وفي المقابل، أكدت ليفني التزامها العملية السياسية، وقالت أنها قررت أن تنضم إلى حكومة نتنياهو بعد أن تم تخويلها صلاحيات إجراء المفاوضات مع الفلسطينيين باسم دولة إسرائيل، بهدف التوصل إلى إنهاء النزاع بين الجانبين ("إسرائيل هيوم"، ٢٠١٣/٢/٢٠).

وعليه، فإن من المتوقع أن تكون الاحتمالات كبيرة لـ "تحريك العملية السياسية" بين إسرائيل والفلسطينيين في ظل حكومة نتنياهو المقبلة.

وتعود أسباب ذلك إلى عدة عوامل، منها ما يحيل إلى ما هو داخلي، وآخر يحيل إلى ما هو خارجي. ولعل أبرز العوامل الداخلية كامن في حقيقة أن الحزب الرئيسي الذي يبدي نتنياهو، منذ ظهور نتائج الانتخابات العامة، رغبة شديدة في أن يكون شريكاً مركزياً في حكومته الجديدة، وهو "يش عتيد"، يضع مسألة استئناف تلك العملية السياسية كشرط أساسي للانضمام إلى الائتلاف. ومن ضمن العوامل الخارجية، لا بد من أن نأخذ في الاعتبار حاجة نتنياهو، الذي بات أضعف كثيراً بعد الانتخابات، إلى كسب رضى إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، وهو أمر يمكن أن يتيح له مجرد التجاوب مع مطلب استئناف العملية السياسية، فضلاً عن أن تجاوباً كهذا من شأنه أيضاً أن يجنبه أي مبادرات من الخارج تلوح بها أوروبا، أصالة أو بالإناابة عن جهات أخرى. كذلك ثمة احتمال في أن تسعى حكومة نتنياهو المقبلة لـ "تحريك العملية السياسية" خدمة لـ "حربها المقدسة" ضد البرنامج النووي الإيراني.

بيد أنه بموازاة هذا كله، يتعين علينا أن نلاحظ أنه إلى جانب سيل التصريحات الصادرة عن المسؤولين في تحالف "الليكود. بيتنا"، وفي سائر الأحزاب المرشحة لأن تكون ضمن الائتلاف الحكومي المقبل، والتي تلح على ضرورة "تحريك" العملية السياسية، فإن ثمة سيلاً آخر من التصريحات التي تؤكد أن "التحريك" يشكل الهدف، لا الوسيلة.

ومن هذه التصريحات مثلاً ما صدر عن وزير الخارجية المستقيل ورئيس حزب "إسرائيل بيتنا" أفغدور ليرمان، وهو أن إسرائيل على استعداد لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين من دون أي شروط مسبقة، لكنه يعتقد أنه يستحيل التوصل إلى اتفاق سلام شامل، ولذا ينبغي لإسرائيل أن تستمر في إدارة الصراع معهم. وأكد أن أقصى ما يمكن التوصل إليه الآن هو اتفاق مؤقت طويل الأمد، غير أن الكرة في هذا الشأن موجودة في ملعب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ("يديعوت أحرونوت"،

(٢٠١٣/٢/١٠).

ومنها ما قاله النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعالون من الليكود، في سياق مقابلة أدلى بها إلى جريدة "شيفع" الأسبوعية الناطقة بلسان المستوطنين في نهاية كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، وفحواه أنه خلال ولاية حكومة نتنياهو الثانية المنتهية فإن من رفض التوصل إلى اتفاق سلام هو الجانب الفلسطيني، وذلك على الرغم من الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة في جامعة بار - إيلان، وتجميد الاستيطان في الضفة الغربية، واليد الإسرائيلية الممدودة إلى السلام. وبالتالي، لا حاجة إلى تأجيل أي خصام إسرائيلي داخلي بشأن السلام الذي بات ضرباً من الخيال في الوقت الحالي، جزاء عدم وجود شريك لدى الجانب الآخر على استعداد للجلوس إلى مائدة المفاوضات على أساس خطاب بار - إيلان. وأضاف أنه يتحدى كلاً من لبيد وليفني، في حال انضمامهما إلى الحكومة الجديدة، أن يتمكنوا من جلب الجانب الفلسطيني إلى مائدة المفاوضات.

كذلك ما قاله عضو الكنيست أوري أريئيل من "البيت اليهودي" غداة ظهور النتائج النهائية للانتخابات في تصريحات خاصة لإذاعة "القناة السابعة" الاستيطانية، وفحواه أن حزبه يمكن أن يجلس في حكومة واحدة مع حزب "يش عتيد"، كون الأول يتطلع إلى السلام باعتباره غاية يهودية، وليس لديه أي مشكلة في أن تتضمن الخطوط العامة للحكومة بنداً يقول إنها ستسعى للسلام، فضلاً عن أنه في الأعوام الأخيرة تم بذل جهود لإجراء مفاوضات سياسية، وبموازاة ذلك استمرت أعمال البناء في المستوطنات، وإن بوتيرة غير كافية، ولم يكتب النجاح لهذه الجهود.

في ضوء ذلك، تؤكد تحليلات إسرائيلية أن تحريك العملية السياسية من خلال استئناف المفاوضات وحده لا يكفي، وأن من المهم أن تتميز هذه المفاوضات بجدول زمني محدد، وبمواقف واضحة بشأن التسوية النهائية (يوسي بيلين، "يسرائيل هيوم"، ٢٠١٣/٢/١١). ويبدو أن احتمال حدوث ذلك ما زال ضئيلاً. في الوقت نفسه تشير تجربة حكم الوسط في إسرائيل، في طبعته المتمثلة في حزب كاديما بزعامة رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، إلى أن أقصى ما فعله هو التزام بشأن إنهاء الصراع، وقبول مبدأ ١٩٦٧ كأساس للتسوية. وعلى الرغم من أنه لم يُخل مستوطنة واحدة، ولم ينسحب حتى من كومة تراب، فقد تمتع بـ "تأييد عالمي" أتاح له إمكان أن يخوض حربين (على لبنان وغزة)، وأن ينقل عبء المسؤولية عن عدم تحقيق السلام من إسرائيل إلى الفلسطينيين! ■

المصادر

- ١ خاض الانتخابات في إطار هذا المعسكر حزبان جديان هما "يش عتيد" بزعامة الإعلامي يائير لبيد، و"هتنوعا" بزعامة رئيسة كاديما السابقة تسيبي ليفني.
- ٢ "الليكود - بيتنا" عبارة عن تحالف بين حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، وحزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان، وبموجب نتائج الانتخابات فاز الأول بـ ٢٠ مقعداً (بينما فاز في انتخابات ٢٠٠٩ بـ ٢٧ مقعداً)، وفاز الثاني بـ ١١ مقعداً (بينما فاز في انتخابات ٢٠٠٩ بـ ١٥ مقعداً). و"البيت اليهودي" بزعامة نفتالي بينت عبارة عن تحالف بين حزبي اليمين المتطرف: "البيت اليهودي - المفدال الجديد" (الذي كان ممثلاً في الكنيست السابق بـ ٣ مقاعد) و"الاتحاد الوطني" (الذي كان ممثلاً في الكنيست السابق بـ ٤ مقاعد).

- ٣ حافظ شاس على عدد المقاعد التي فاز بها في انتخابات ٢٠٠٩، بينما زاد يهودت هتوراه عدد مقاعده بمقعدين.
- ٤ خاض حزب "هتנוعا" الانتخابات على أساس برنامج يطالب بالسعي للتوصل مع العناصر البراغماتية في السلطة الفلسطينية إلى تسوية تنهي النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتقوم على مبدأ الدولتين القوميتين. وشدد على أن الهدف السياسي المركزي للحزب هو ضمان بقاء إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، وعلى أن هذا الهدف يقتضي المحافظة على أغلبية يهودية بين مواطنيها. وبناء عليه، يجب الحفاظ على مبدأ الدولتين القوميتين، والعمل من أجل تحقيقه، حتى لو بئمن التخلي عن أجزاء من أرض إسرائيل (موقع "هتנוعا" الإلكتروني).



صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

أوراق عائلية

دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين

(طبعة ثانية منقحة)

تحرير

زكريا محمد وآخرين

مراجعة

صالح عبد الجواد

١٥ دولاراً

٢٦٦ صفحة

